الثورات المعاصرة و التحولات السياسية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة في الوطن العربي

م.م. شهلاء عذاب عبيد الشجيري
جامعة الفلوجة/ قسم الشؤون العلمية
shall.athab@gmail.com

م.م. سراب مجيد صالح المحمدي
جامعة الفلوجة/ قسم الشؤون العلمية
Sarab.m.saleh@uofallujah.edu.iq

الملخص

شهد الوطن العربي تحولات سياسية جذرية نتيجة الثورات المعاصرة التي اندلعت في العقدين الأخيرين، اذ كانت الشعوب تطمح إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وهذه الثورات لم تقتصر على المطالب السياسية فحسب، بل كانت أيضا نتيجة لتراكمات اقتصادية واجتماعية تفاقمت عبر السنوات، سعى هذا البحث إلى دراسة تأثير الثورات المعاصرة على التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الثورات المعاصرة، التنمية المستدامة، التحديات ما بعد الثورات.

المقدمة

تُعد الثورات المعاصرة في العالم العربي أحد أبرز الظواهر السياسية والاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، حيث تميزت بحركات جماهيرية واسعة سعت إلى تغيير الأنظمة الحاكمة بسبب الفساد، الظلم، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من التضحيات الكبيرة التي قدمتها الشعوب العربية في سبيل نيل حريتها، إلا أن تحقيق التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد الثورات لا يزال يواجه تحديات كبيرة. يتناول هذا البحث العلاقة المعقدة بين الثورات والتنمية المستدامة من خلال تحليل أثر التحولات السياسية على مختلف جوانب التنمية، كما يقدم البحث أمثلة واقعية من دول عربية تأثرت بشكل مباشر بهذه التحولات، مع عرض أهم التحديات والفرص التي تقدمها الثورات لتحقيق التنمية، سعى البحث إلى الإجابة على سؤال مركزي: كيف يمكن تحويل التحولات السياسية إلى فرص لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة؟.

اولا: الثورات المعاصرة

1-مفهوم الثورات المعاصرة

تعرف الثورات بانها حركات جماهيرية شاملة تهدف إلى تغيير النظام السياسي القائم من خلال التعبير عن المطالب في المجال العام، سواء كانت مطالب تتعلق بالحرية أو العدالة الاجتماعية، وقد تنطلق الثورات نتيجة للظلم السياسي والاجتماعي، وتحمل أهدافًا مختلفة حسب السياق، لكنها تسعى إلى تأسيس أسس جديدة للبنية السياسية والاجتماعية[1].وعرف كرين برنتون الثورة أيضا بانها تحول جذري يتصف بانتقال المجتمع من بنية اجتماعية وسياسية معينة إلى أخرى جديدة، و هذه التحولات لا تقتصر على القضايا السياسية فقط، بل تتضمن تغييرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي أيضًا وتتميز الثورات بأنها عملية ديناميكية، قد تكون عنيفة أو سلمية، لكن الفكرة الأساسية هي تغيير النظام القائم[2]. اما تعريف الثورة في موسوعة علم الاجتماع، تتصف بأنها سلسلة من التغيرات الجذرية التي تحدث في البنية المؤسسية للمجتمع، مما يؤدي إلى تحويل المجتمع من نمط معين إلى نمط آخر يتناسب مع القيم والأيديولوجيات الجديدة، هذه التغييرات تتضمن جوانب متعددة مثل السياسة، الاقتصاد، والثقافة وغيرها[3].

2- اسباب اندلاع الثورات

لا توجد أسباب محددة وقاطعة للثورات؛ فلكل ثورة مُحفِّزاتها الخاصة حتى لو تشابهت ظروف البلدان المختلفة، فهذا لا يعني أن الثورات ستندلع في الوقت نفسه، أو حتى على فترات متقاربة ، على الرغم من محاولات قمع الثورات لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو حتى دينية، لا يُمكن

التنبؤ بها أو حتى رسم معالمها الأولية ولحسن حظ الشعوب، لا يوجد يقين قاطع باندلاع الثورات؛ وإلا لاستطاعت الحكومات والأنظمة السياسية التنبؤ بها وإحباطها مبكرًا.

هناك شعوب عاشت فترات طويلة في ظروف اقتصادية بالغة السوء ولم تثور وأخرى عانت ويلات القمع السياسي والسجن دون أن تتحرك وأخرى واجهت أشكالًا بسيطة من القمع السياسي والتفاوت الاقتصادي، وغضت الطرف عن أنظمتها الحاكمة، لا توجد معايير محددة لكيفية انتفاض الشعوب على أنظمتها الحاكمة؛ كل ما لدينا هو مقاربات، ربما متكررة، لأسباب الثورات بشكل عام[4].

يمكن القول إن معظم الثورات تندلع لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية أو اجتماعية هذا يعني أن الأسباب السياسية هي الأكثر تأثيرًا، حتى لو كانت الأسباب المذكورة اقتصادية أو اجتماعية ويعود ذلك إلى القمع المباشر للحريات، وما يصاحبه من مصادرة لجميع أشكال التعبير، وهيمنة النظام على الرأي العام، اذ يُسرّع القمع السياسي من وتيرة الثورات والاضطرابات المصاحبة لها يستطيع الناس تحمل آثار الفقر، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتفشي التفاوت الاجتماعي، ما داموا يتمتعون بحد أدنى من الحرية وقدر من الاحترام والكرامة[5].

لذلك يمكن تلخيص اهم اسباب اندلاع الثورات بما يلي:

1- **الفساد السياسي والإداري**: يعتبر الفساد من أبرز الأسباب التي تدفع الشعوب إلى الثورة، حيث يؤدي استغلال السلطة وتبديد المال العام إلى شعور المواطنين بالظلم على سبيل المثال، شكلت فضائح الفساد في تونس أحد الدوافع الأساسية لانطلاق الثورة في عام [6] 2011.

2- **التفاوت الاجتماعي والاقتصادي**: يؤدي الفارق الكبير بين الطبقات الاجتماعية إلى تراكم الغضب الشعبي، حيث يشعر المواطنون المهمشون بعدم العدالة في توزيع الثروات. وقد كانت هذه الفجوة الاقتصادية واضحة في مصر قبل ثورة يناير 2011[7].

3- **انتهاك حقوق الإنسان:** يشكل القمع والتعذيب والاعتقالات التعسفية أسبابًا مباشرة لاندلاع الثورات، حيث يتوق الناس إلى الحرية والكرامة. وقد ساهمت انتهاكات النظام السوري في بداية الاحتجاجات عام [8] 2011.

4- **البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية**: مع زيادة نسب البطالة وتراجع مستوى المعيشة، يشعر الشباب خاصة بالإحباط، مما يدفعهم إلى المطالبة بتغيير النظام القائم. كان ارتفاع البطالة في اليمن من العوامل المحفزة لثورة 2011[9].

5- **تأثير الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي:** لعبت وسائل الإعلام الجديدة دورًا محوريًا في نشر الوعي بالمشكلات الاجتماعية والسياسية، مما حفز الشباب على تنظيم الاحتجاجات وقد ساهمت شبكات التواصل في تنسيق المظاهرات في ليبيا عام 2011[10].

ثانيا: التنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة

تُعرف التنمية المستدامة بأنها العملية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ظهرت فكرة التنمية المستدامة بشكل رسمي في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، اذ ركز التقرير على ضرورة تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية [11].

يعد مفهوم التنمية المستدامة شاملاً لعدة جوانب تشمل التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، ويشير إلى استخدام الموارد بطريقة تضمن الحفاظ على البيئة وفي الوقت نفسه تلبية احتياجات الإنسان و وفقًا لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن التنمية المستدامة تهدف إلى تعزيز الرفاهية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان العدالة الاجتماعية [12].

ومن منظور اقتصادي، تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد يتماشى مع الحفاظ على الموارد الطبيعية ويضمن توزيعًا عادلاً للثروة أما من الناحية البيئية، فهي تهدف إلى تقليل التلوث والحد من استنزاف الموارد، مع تعزيز استخدام الطاقات المتجددة [13].

يتضح لنا إن فهم التنمية المستدامة يتطلب تبني منظور شامل يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ضوء التحولات السياسية الناتجة عن الثورات، يمكن اعتبار التنمية المستدامة هدفًا مركزيًا ينبغي على الدول المتأثرة العمل على تحقيقه لضمان استقرار طويل الأمد وتحقيق رفاهية شاملة.

2- ابعاد التنمية المستدامة

- البعد الاقتصادي: يركز على تحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد من خلال إدارة الموارد بكفاءة، ودعم الابتكار، وتحقيق العدالة الاقتصادية يتضمن مكافحة الفقر، وتوفير فرص عمل لائقة، وتعزيز الشراكات الاقتصادية.
- البعد الاجتماعي: يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة من خلال التعليم، والرعاية الصحية، والحد من الفقر ، يتضمن تعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان، وتوفير بيئة معيشية صحية.
- البعد البيئي: يركز على حماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتقليل التلوث يشمل إدارة المياه والطاقة بشكل مستدام، وتقليل الانبعاثات الكربونية[14].

3- اما اهداف التنمية المستدامة (SDGs)

عام 2015، أطلقت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتضمنت 17 هدفًا تسعى لتحقيقها بحلول عام 2030 منها:

1-القضاء على الفقر.
2-القضاء على الجوع.
3-الصحة الجيدة والرفاه.
4-التعليم الجيد.
5-المساواة بين الجنسين.
6-المياه النظيفة والنظافة الصحية.
7-الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة.
8-العمل اللائق والنمو الاقتصادي.
9-الصناعة والابتكار والبنية التحتية[15].
10-الحد من أوجه عدم المساواة.
11-المدن والمجتمعات المستدامة.
12-الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
13-العمل المناخي.
14-الحياة تحت الماء.
15-الحياة في البر.
16-السلام والعدالة والمؤسسات القوية.
17-عقد الشراكات لتحقيق الأهداف[16].

ثالثا: العلاقة بين الثورات والتنمية المستدامة

تشكل الثورات المعاصرة محطات فاصلة في تاريخ الدول التي شهدتها، اذ لا تقتصر تأثيراتها على الجانب السياسي بل تمتد لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنموية و إن العلاقة بين الثورات

والتنمية المستدامة معقدة ومتعددة الأبعاد، اذ يمكن للثورات أن تكون إما محفزًا للتنمية أو معوقًا لها بناءً على طبيعة التحولات السياسية التي تليها.

اما عن التأثيرات فتشمل جوانب عدة منها:

1- **التأثيرات الاقتصادية للثورات:** تؤدي الثورات عادة إلى تغييرات جذرية في السياسات الاقتصادية، إذ تحاول الحكومات الجديدة إصلاح ما خلفته الأنظمة السابقة من فساد وتفاوت اجتماعي. ومع ذلك، فإن هذه التحولات قد تصطدم بتحديات اقتصادية كبرى مثل تراجع الاستثمار وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الفترات الأولى بعد الثورة[17].

2- **التأثيرات الاجتماعية**: تعيد الثورات تشكيل العلاقات الاجتماعية من خلال تعزيز مفاهيم الحرية والمشاركة المدنية ولكن في بعض الحالات، تؤدي الفوضى الناتجة عن الثورات إلى تفاقم النزاعات الاجتماعية وتراجع التضامن الوطني، مما ينعكس سلبًا على استقرار المجتمع [18].

3- **التحولات السياسية والتنمية:** في الدول التي نجحت فيها الثورات بتحقيق انتقال ديمقراطي مستقر، ظهر أثر إيجابي على التنمية المستدامة من خلال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. ومع ذلك، فإن غياب الاستقرار السياسي يمكن أن يقوض الجهود التنموية[19].

4- البيئة والسياسات الجديدة: تسعى بعض الحكومات الثورية إلى وضع سياسات بيئية جديدة تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية، مستفيدة من الزخم الشعبي للمطالبة ببيئة نظيفة، غير أن ضعف القدرات المؤسسية بعد الثورة يمكن أن يعرقل تنفيذ هذه السياسات [20].

5- **التعليم والتغيير الثقافي:** تلعب الثورات دورا مهما في إعادة صياغة المناهج التعليمية لتعكس القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. إلا أن العقبات المالية والإدارية قد تؤخر تطوير النظام التعليمي في الفترات التي تلي الثورات مباشرة [21].

من الواضح أن الثورات المعاصرة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنمية المستدامة، سواء بالإيجاب من خلال الإصلاحات أو بالسلب عبر عدم الاستقرار يكمن التحدي في قدرة الحكومات الجديدة على تحويل الطاقات الشعبية إلى سياسات تنموية تحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

تسعى الدول إلى دمج سياسات التنمية المستدامة ضمن خططها الوطنية لضمان استقرار سياسي طويل الأمد تشمل هذه السياسات تعزيز الحوكمة الرشيدة، وضمان مشاركة مجتمعية فعالة في صنع القرار، يعد تمكين المؤسسات الحكومية من التعامل مع التحديات البيئية والاقتصادية من أبرز العوامل التي تسهم في استدامة التنمية على سبيل المثال، نجحت بعض الدول الإسكندنافية في تحقيق تنمية مستدامة بفضل الشفافية في الإدارة والسياسات البيئية الفعالة[22]. فضلا عن ذلك، تُعد السياسات التشاركية التي تراعي حقوق الإنسان من العوامل المحورية في تحقيق تنمية سياسية مستدامة[23].

في السياق الاجتماعي تلعب العدالة الاجتماعية والتعليم والصحة أدوارًا رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة و يعد الاستثمار في التعليم ركيزة أساسية لتحسين جودة الحياة وتعزيز المشاركة المجتمعية. تُظهر التقارير الدولية أن الدول التي تستثمر في التعليم تحقق معدلات تنمية أفضل، حيث يساهم التعليم في تعزيز الوعي البيئي والاجتماعي بين الأفراد[24]،بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الرعاية الصحية الشاملة جزءًا لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية المستدامة، حيث تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفوارق الاجتماعية[25].تلخص التنمية المستدامة في السياقين السياسي والاجتماعي أهمية دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق تنمية شاملة. توصي الدول بضرورة تفعيل السياسات الشاملة التي تعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات المستقبلية، مع التأكيد على أهمية التعاون الدولي لتبادل الخبرات وتعزيز القدرات المؤسسية.

رابعا: التحديات التي تواجه الدول في مرحلة ما بعد الثورة لتحقيق التنمية:

بعد الثورات، تواجه الدول تحديات كبيرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة تتراوح هذه التحديات بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر على استقرار الدولة وقدرتها على تجاوز الأزمات.

1- **ضعف الاستقرار السياسي:** تؤدي الثورات غالبا إلى إحداث فراغ سياسي بسبب انهيار الأنظمة السابقة، ما يفتح المجال أمام النزاعات الداخلية والصراعات على السلطة، هذا الوضع يعيق وضع سياسات تنموية طويلة الأمد ويؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين[26] .

2- **الصعوبات الاقتصادية:** تعاني الدول بعد الثورات من تدهور اقتصادي نتيجة انهيار المؤسسات العامة والفساد المتراكم، مما يعيق تنفيذ خطط تنموية جديدة، كما أن هروب رؤوس الأموال يؤثر على القدرة على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية[27].

3- التحديات الاجتماعية والثقافية: غالبًا ما تسهم الثورات في تفكك النسيج الاجتماعي بسبب الانقسامات السياسية والعرقية. يؤدي ذلك إلى تراجع التضامن الاجتماعي، مما يجعل من الصعب تنفيذ برامج التنمية الشاملة[28] .

خامسا: دراسة حالة الوطن العربي بعد الثورات :

شهدت العديد من الدول العربية ثوراتٍ وحركات احتجاجية واسعة، بما في ذلك العراق وتونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن و قد تمحورت المطالب الأساسية حول العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية، إلا أن النتائج تفاوتت من دولة إلى أخرى.

1- **التحولات السياسية في العراق:** يعد العراق مثالا حيا على التحديات التي تواجه الدول بعد الثورات، فبعد سقوط النظام السابق عام 2003، دخل العراق في مرحلة من عدم الاستقرار السياسي، مما أثر بشكل مباشر على مسار التنمية، رغم تبني الحكومات المتعاقبة خططا لإعادة البناء، إلا أن الفساد وضعف البنية التحتية وقلة الاستثمارات الخارجية كانت من أبرز المعوقات[29].

فضلا عن ذلك، أدى الصراع الطائفي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية، ما أثر على المشاريع الوطنية التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة ومع ذلك، ظهرت بعض المبادرات التنموية الناجحة في إقليم كردستان، الذي حافظ على نوع من الاستقرار النسبي وجذب استثمارات أجنبية [30].

2- **تونس:** تُعد تونس نموذجا فريدا في الثورات العربية من حيث نجاحها النسبي في التحول الديمقراطي، بدأت الثورة في عام 2010 بمطالب اجتماعية وسياسية بعد حادثة محمد البوعزيزي[31]، مما أدى إلى الإطاحة بنظام بن علي[32] ،و على الرغم من نجاح الانتقال السياسي وإجراء انتخابات ديمقراطية، إلا أن تونس لا تزال تواجه تحديات اقتصادية كبيرة تتعلق بارتفاع البطالة وانخفاض الاستثمارات الأجنبية ، لذلك واجهت البلاد صعوبات اقتصادية وارتفاع نسب البطالة، ما أثر على مشاريع التنمية المستدامة[33].

3-مصر: اندلعت ثورة 25 يناير 2011 بمطالب تتعلق بالحرية والعدالة الاجتماعية، وتمكنت من الإطاحة بنظام مبارك[34] بعد عقود من الحكم و على الرغم من التغيير السياسي، إلا أن حالة عدم الاستقرار التي تلت الثورة أثرت على الاقتصاد المصري، اذ شهدت البلاد تراجعا في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة في معدلات البطالة، على الرغم من الإطاحة بنظام مبارك إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسي تسببت في تباطؤ عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة التحديات الاجتماعية[35] .

4-**ليبيا**: كانت الثورة الليبية عام 2011 أكثر عنفا مقارنة ببقية الثورات، اذ أدت إلى تدخل عسكري دولي وسقوط نظام معمر القذافي[36]، ورغم التحرر من الحكم الاستبدادي، دخلت البلاد في دوامة من النزاعات المسلحة بين الفصائل المتنازعة، مما أدى إلى انهيار البنية التحتية وتعطل مشاريع التنمية ، أدت الحرب الأهلية التي تلت سقوط القذافي إلى دمار واسع في البنية التحتية، مما جعل إعادة الإعمار والتنمية المستدامة أمرا معقدا وطويل الأمد[37].

5- **الاحداث المسلحة في سوريا:** اندلعت الثورة السورية عام 2011 في سياق احتجاجات سلمية تحولت بسرعة إلى نزاع مسلح طويل الأمد أدى الصراع إلى دمار شامل في البنية التحتية وتدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي للسكان، مع نزوح الملايين وفقدان فرص التنمية أدى الصراع المسلح إلى دمار هائل في البنية التحتية، مما جعل إعادة الإعمار تحديا كبيرا أمام تحقيق التنمية المستدامة [38].

6- **اليمن:** شهدت اليمن ثورة شعبية عام 2011 طالبت بإسقاط نظام علي عبد الله صالح[39]، على الرغم من تنحي صالح، إلا أن البلاد دخلت في حرب أهلية بين الأطراف المتنازعة، مما أدى إلى أسوأ أزمة إنسانية في العالم وفقًا للأمم المتحدة، حيث تراجعت مستويات التنمية بشكل حاد، أسفر الصراع المستمر عن كارثة إنسانية واقتصادية، حيث تفاقمت معدلات الفقر والبطالة بشكل غير مسبوق[40].من خلال ما تم عرضه اتضح لنا أن الثورات العربية أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على التنمية المستدامة في المنطقة إن تحقيق تنمية حقيقية يتطلب استقرارا سياسيا وإصلاحا اقتصاديا لضمان بيئة ملائمة للنمو الاجتماعي والاقتصادي.

سادسا: افاق التنمية المستدامة في الدول العربية بعد الثورات

تشكل مرحلة ما بعد الثورات العربية تحديا كبيرا أمام الدول الساعية لتحقيق التنمية المستدامة، فبينما فتحت هذه الثورات الباب أمام تغييرات سياسية واجتماعية جذرية، فإن الطريق نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة لا يزال مليئا بالعقبات كما إن غياب الاستقرار السياسي وارتفاع معدلات البطالة وضعف البنية التحتية هي من بين التحديات الرئيسة التي تواجه هذه الدول ومع ذلك، فإن استثمار الفرص الناتجة عن التحولات السياسية يمكن أن يكون مدخلا لتحقيق تنمية حقيقية إذا ما تمت إدارتها بشكل علمي ومنهجي

اما عن استراتيجيات تعزيز التنمية المستدامة:

- **إعادة هيكلة الاقتصاد**: لا يمكن للدول العربية تحقيق تنمية مستدامة دون إعادة بناء اقتصاداتها على أسس متينة تشمل تنويع مصادر الدخل وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي[41].
- **تعزيز المشاركة المجتمعية**: لا يمكن أن تتم التنمية بدون مشاركة فعالة من المجتمع المدني في عملية صنع القرار، مما يضمن تنفيذ برامج تنموية تتماشى مع احتياجات السكان[42].
- **بناء القدرات المؤسسية**: ينبغي تطوير المؤسسات الحكومية لزيادة فعاليتها في إدارة الموارد وتنفيذ مشاريع التنمية بطريقة شفافة وعادلة[43].

2-التجارب الدولية الناجحة :يمكن للدول العربية الاستفادة من التجارب الدولية في التحول السياسي والتنمية. على سبيل المثال، حققت جنوب أفريقيا تقدمًا ملحوظًا بعد إنهاء نظام الفصل العنصري من خلال تعزيز المصالحة الوطنية ووضع خطط طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية[44].

3- **التحديات البيئية والتنموية:** إضافة إلى التحديات السياسية والاقتصادية، فإن القضايا البيئية تعتبر محورًا أساسيًا للتنمية المستدامة في الدول العربية. تعاني العديد من الدول من التصحر وشح المياه، مما يتطلب استراتيجيات بيئية جديدة ترتكز على استخدام التقنيات الحديثة لإدارة الموارد [45].

4- دور المنظمات الدولية: يمكن للمنظمات الدولية أن تسهم في دعم التنمية المستدامة من خلال تقديم مساعدات تقنية وتمويلية، شرط أن تكون هذه المساعدات متماشية مع الأولويات الوطنية وليست مجرد برامج جاهزة[46].

يظهر مما سبق أن الثورات المعاصرة في الدول العربية حملت آمالًا كبيرة نحو التغيير، إلا أن الانتقال إلى التنمية المستدامة يتطلب استراتيجيات واضحة تعالج الجذور الحقيقية للأزمات السياسية والاقتصادية. إن إيجاد توافق مجتمعي حول السياسات العامة وتطوير الكفاءات الوطنية يبقى السبيل الأمثل لضمان تنمية شاملة ومستدامة في مرحلة ما بعد الثورات.

الخاتمة

من خلال دراستنا توصلنا في هذا البحث إلى أن الثورات المعاصرة في الوطن العربي شكلت محطات مفصلية في تاريخ الدول العربية، حيث فتحت آفاقًا جديدة للتحول السياسي والاجتماعي، لكنها في الوقت نفسه وضعت العديد من التحديات أمام مسار التنمية المستدامة. إن فهم العلاقة بين التحولات السياسية والتنمية يتطلب دراسة معمقة تأخذ في الاعتبار السياقات التاريخية والاجتماعية لكل دولة على حدة. من خلال تحليل التجارب المختلفة في تونس، مصر، ليبيا، العراق، سوريا، واليمن، يتضح أن الثورات التي رافقتها عمليات انتقال ديمقراطي مستقر، كما في تونس، تمكنت نسبيا من دعم التنمية على الرغم من التحديات الاقتصادية. في المقابل، أدت النزاعات المسلحة كما في ليبيا وسوريا واليمن إلى إعاقة التنمية بشكل كبير، حيث تفاقمت الأزمات الإنسانية وتراجعت مستويات المعيشة.

أما في العراق، فقد أدى الصراع على السلطة والانقسامات الطائفية إلى إعاقة الجهود التنموية رغم بعض النجاحات المحلية مثل إقليم كردستان. بينما في مصر، ورغم الانتقال السياسي، واجهت البلاد تحديات اقتصادية واجتماعية نتيجة عدم استقرار السياسات الحكومية.

تتجلى أهمية هذا البحث في طرحه لإمكانية استثمار التحولات السياسية في دعم التنمية المستدامة إذا توفرت البيئة السياسية المستقرة والإرادة الوطنية الصادقة. لتحقيق ذلك، ينبغي تبني استراتيجيات شاملة تشمل:

1- تعزيز الاستقرار السياسي من خلال الحوار الوطني والمصالحة الشاملة.
2- دعم الاقتصاد المحلي عبر سياسات تنموية قائمة على الشفافية ومكافحة الفساد.
3- تعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة الأداء الحكومي وتقديم المبادرات المجتمعية.
4- الاستفادة من الدعم الدولي بطريقة تضمن احترام السيادة الوطنية وتتماشى مع الأهداف التنموية المحلية.

يؤكد البحث أن نجاح الدول العربية في تحويل الثورات إلى قوة دافعة للتنمية المستدامة يتطلب استراتيجيات وطنية شاملة تأخذ في الاعتبار خصوصية كل مجتمع، مع التركيز على تعزيز المشاركة المجتمعية وبناء القدرات المؤسسية التي تضمن استمرارية عملية التنمية على المدى الطويل.

الهوامش

(1) ـ عزمي بشارة ، في الثورة والقابلية للثورة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2013 ، ص45.
(2) ـ كرين برنتون ، تشريح الثورة، تر: سمير الجلبي ، دار الطليعة ، 1968 ، ص32-35.
(3) ـ جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، تر: محمد محيي الدين، محمود عبد الرشيد و اخرون، المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 1122.
(4) ـصالح سليمان عيد العظيم ، حول اسباب اندلاع الثورات، صحيفة البيان، ع 1639، 2011.
(5) ـ المصدر نفسه.
(6) ـ سمير العبدلي، الفساد والتحولات السياسية في العالم العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2016، ص 33.
(7) ـ أحمد يوسف، الثورات العربية: الأسباب والمآلات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص 112.
(8) ـ سعاد المصري، حقوق الإنسان في الثورات العربية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 2018، ص 54.
(9) ـ خالد سعيد، "الأوضاع الاقتصادية والثورات العربية"، مجلة الاقتصاد السياسي، ع 19، 2020، ص 88.
(10) ـ هالة النعيمي، "دور الإعلام الاجتماعي في الثورات العربية"، جامعة بيرزيت، 2019، ص 75.
(11) ـ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "مستقبلنا المشترك"، الأمم المتحدة، 1987، ص 43.
(12) ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية المستدامة: رؤية شاملة، نيويورك، 2020، ص 15.
(13) ـ جون سميث، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، جامعة أوكسفورد، 2019، ص 88.
(14)- Brundtland, G. H. (1987). Our Common Future. Oxford University Press.

[15]- United Nations. (2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development. United Nations.

[16]- Sachs, J. D. (2015). The Age of Sustainable Development. Columbia University Press.

[17] ـ سليم حنا ،الاقتصاد في ظل الثورات : تحديات و فرص، مركز الدراسات الاقتصادية، بيروت، 2018، ص 56.

[18] ـ نهى عبد الله، التحولات الاجتماعية في أعقاب الثورات، مجلة العلوم الاجتماعية، ع42، 2019، ص 98.

[19] ـ علي سالم، التحولات الديمقراطية والتنمية المستدامة، دار الفكر، القاهرة، 2021، ص 23.

[20] ـ رامي يوسف، البيئة والتحولات السياسية، جامعة الإسكندرية، 2020، ص 47.

[21] ـ فاطمة الجبوري، التعليم والتحولات السياسية في الوطن العربي، دار النشر الأكاديمي، بغداد، 2019، ص 74.

[22]-United Nations. (2019). World Sustainable Development Report. United Nations Publications. p. 72.

[23]- World Bank. (2021). Education for Sustainable Development. World Bank Group. p. 34.

[24]- Smith, J., & Brown, A. (2020). Political Governance and Sustainability. Cambridge University Press. p. 101.

[25]- Jones, M., Patel, R., & Clark, T. (2022). Social Dimensions of Sustainable Development. Routledge. p. 88.

[26] ـ عبد الرحمن الشمري، الثورات والتحول السياسي في العالم العربي، مركز الفكر العربي، بيروت، 2020، ص 75.

[27] ـ سعاد إبراهيم، الاقتصاد في مرحلة ما بعد الثورة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019، ص 52.

[28] ـ علي حمزة، التحولات الاجتماعية في الدول العربية بعد الثورات، جامعة بغداد، 2021، ص 88.

[29] ـ فاطمة الزبيدي، التنمية في العراق بعد 2003: التحديات والفرص، مجلة دراسات الشرق الأوسط، ع34، 2022، ص 33.

[30] ـ حسين النجار، إقليم كردستان: نموذج تنموي في بيئة مضطربة"، دار الكتب العلمية، بيروت، 2021، ص 44.

[31] ـ محمد البو عزيزي: شاب تونسي أضرم النار في نفسه يوم الجمعة 17 ديسمبر/كانون الأول 2010 أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجا على مصادرة شرطية عربته التي كان يبيع عليها الفواكه والخضر، بعد صفعها له وأشعل تصرف محمد البوعزيزي نار الاحتجاجات في المدينة، لتجتاح باقي مدن ومناطق تونس، ووصفه كثيرون بأنه مطلق شرارة ثورات الربيع العربي، للمزيد ينظر:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/12/7.

[32] ـ زين العابدين بن علي : (3) سبتمبر 1936 - 19 سبتمبر (2019) كان ضابطًا في الجيش التونسي وسياسيا شغل منصب رئيس الجمهورية التونسية من عام 1987 حتى 2011 بدأ مسيرته العسكرية في الجيش التونسي حيث ترأس قسم الاستخبارات العسكرية بوزارة الدفاع لمدة عشر سنوات (1964-1974)، قبل أن ينتقل إلى السلك الدبلوماسي ويشغل منصب سفير تونس في بولندا. عاد بعدها إلى تونس وتقلد عدة مناصب حكومية، أبرزها وزير الداخلية ورئيس الوزراء، قبل أن يتولى الرئاسة في 7 نوفمبر 1987 بعد إعلان عدم أهلية الرئيس الحبيب بورقيبة للحكم خلال فترة حكمه، وعد بن علي بإصلاحات ديمقراطية لكنه أسس نظامًا سلطويًا اتسم بقمع المعارضة وتقييد الحريات السياسية أعيد انتخابه في انتخابات غير تنافسية، حيث حصل على نسب تصويت تجاوزت 90 في كل مرة، مما أكسبه لقب "السيد 99% . في عام 2011، أطاحت به ثورة الياسمين، التي كانت الشرارة الأولى للربيع العربي، مما دفعه إلى الفرار إلى السعودية حيث توفي في جدة عر ز 83 عاما ، للمزيد ينظر:
Encyclopedia Britannica.

[33] ـ أحمد الزواوي، "التحولات السياسية في تونس بعد الثورة"، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، 2021، ص 103.

[34] ـ حسني مبارك: حسني مبارك هو الرئيس الخامس الجمهورية مصر العربية، تولي الحكم من 14 أكتوبر 1981 حتى 11 فبراير 2011. ولد في 4 مايو 1928 في محافظة المنوفية بمصر، وكان ضابطًا في القوات الجوية المصرية

قبل أن يصبح نائبا للرئيس أنور السادات. بعد اغتيال السادات، تولى مبارك منصب الرئاسة واحتفظ به لمدة 30 عامًا. خلال حكمه، شهدت مصر تغييرات اقتصادية وسياسية كبيرة، ولكن تم تشويش حكمه بالعديد من القضايا السياسية والاقتصادية، واندلعت احتجاجات واسعة ضد نظامه في 2011، مما أدى إلى تنحيه عن السلطة. للمزيد ينظر: احمد بهاء الدين ، مبارك(سيرة سياسية)، دار الشروق ، القاهرة، د،ت ، ص 54.

(35) - محمد علي، مصر بعد الثورة: تحديات الانتقال الديمقراطي، دار المعرفة، القاهرة، 2020، ص 64.

(36) - معمر القذافي (1942–2011) كان قائدًا ليبيًا استولى على السلطة في انقلاب عسكري عام 1969 ضد الملك إدريس السنوسي. حكم القذافي ليبيا لأكثر من أربعة عقود، مشتهرًا بنظامه السياسي الذي أطلق عليه "الجماهيرية" والتي كانت تستند إلى فكرة حكم الشعب عبر اللجان الشعبية. قام بتقديم أفكاره السياسية من خلال مؤلفه "الكتاب الأخضر"، حيث تضمن دعوات لتغيير هياكل الحكم التقليدية والتأكيد على العدالة الاجتماعية والاقتصادية. رغم بعض الإصلاحات في التعليم والصحة، كان حكمه مستبدًا، مع قمع المعارضين وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وفي النهاية سقط في 2011 إثر الثورة الليبية التي كانت جزءًا من الربيع العربي. للمزيد ينظر: عادل غالي، معمر القذافي: التحديات السياسية والاقتصادية (2012). دار الفكر العربي.

(37) - سليم حمدان، "التنمية في ليبيا ما بعد الثورة"، جامعة بنغازي، 2022، ص 89.

(38) - خالد النعيمي، "الاقتصاد السوري بعد الثورة: تحديات وإمكانيات"، جامعة دمشق، 2022، ص 91.

(39) - علي عبدالله صالح: هو سياسي يمني ورئيس الجمهورية اليمنية منذ توحيد شطري البلاد (الشمالي والجنوبي) في 22 مايو 1990 حتى تنحيه في 27 فبراير 2012. قبل ذلك، شغل منصب رئيس الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) منذ 17 يوليو 1978، ويعد علي عبد الله صالح أحد أبرز الشخصيات السياسية في تاريخ اليمن الحديث، حيث تولى قيادة البلاد في فترة توحيد اليمن وإدارة شؤون الدولة الموحدة لأكثر من عقدين. قاد حزب المؤتمر الشعبي العام وشهدت فترة حكمه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قُتل علي عبد الله صالح في 4 ديسمبر 2017 على يد ميليشيات الحوثي في صنعاء بعد إعلان فك تحالفه معهم، للمزيد ينظر: جمال سند السويدي، "اليمن: السياسة والتحديات"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018، ص. 45-67.

(40) - فؤاد العولقي، "اليمن بعد الثورة: الأزمات التنموية"، دار الفكر العربي، صنعاء، 2023، ص 58.

(41) - سمير الحسيني، "إدارة التحول الاقتصادي بعد الثورات"، دار الشروق، القاهرة، 2022، ص 150.

(42) - ليلى عبد الله، "المجتمع المدني والتنمية المستدامة في الوطن العربي"، المركز العربي للدراسات، بيروت، 2023، ص 85.

(43) - يوسف جابر، "الإدارة العامة في الدول العربية بعد الثورات"، جامعة الموصل، 2021، ص 98.

(44) - جون سميث، "الانتقال الديمقراطي والتنمية في جنوب أفريقيا"، جامعة كيب تاون، 2020، ص 112.

(45) - خالد ياسين، "التحديات البيئية في الوطن العربي"، جامعة دمشق، 2023، ص 54.

(46) - سامي رباح، "دور البنك الدولي في التنمية العربية"، دار الفكر، عمان، 2024، ص 66.

قائمة المصادر

اولا: الكتب العربية

1-أحمد الزواوي، "التحولات السياسية في تونس بعد الثورة"، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، 2021.

2-احمد بهاء الدين ، مبارك(سيرة سياسية)، دار الشروق ، القاهرة، د،ت.

3-أحمد يوسف، الثورات العربية: الأسباب والمآلات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

4-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية المستدامة: رؤية شاملة، نيويورك، 2020.

5-جمال سند السويدي، "اليمن: السياسة والتحديات"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018.

6-جون سميث، "الانتقال الديمقراطي والتنمية في جنوب أفريقيا"، جامعة كيب تاون،2020.

7-حسين النجار، إقليم كردستان: نموذج تنموي في بيئة مضطربة"، دار الكتب العلمية، بيروت، 2021.
8-خالد النعيمي، "الاقتصاد السوري بعد الثورة: تحديات وإمكانيات"، جامعة دمشق، 2022.
9-خالد ياسين، "التحديات البيئية في الوطن العربي"، جامعة دمشق، 2023.
10-رامي يوسف، البيئة والتحولات السياسية، جامعة الإسكندرية، 2020.
11-سامي رباح، "دور البنك الدولي في التنمية العربية"، دار الفكر، عمان، 2024.
12-سعاد إبراهيم، الاقتصاد في مرحلة ما بعد الثورة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019.
13-سعاد المصري، حقوق الإنسان في الثورات العربية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 2018.
14-سليم حمدان، "التنمية في ليبيا ما بعد الثورة"، جامعة بنغازي، 2022.
15-سليم حنا ،الاقتصاد في ظل الثورات : تحديات و فرص، مركز الدراسات الاقتصادية، بيروت، 2018.
16-سمير الحسيني، "إدارة التحول الاقتصادي بعد الثورات"، دار الشروق، القاهرة، 2022.
17-سمير العبدلي، الفساد والتحولات السياسية في العالم العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2016.
18-عادل غالي، معمر القذافي: التحديات السياسية والاقتصادية، دار الفكر العربي، 2012.
19-عبد الرحمن الشمري، الثورات والتحول السياسي في العالم العربي، مركز الفكر العربي، بيروت، 2020.
20-عزمي بشارة ، في الثورة والقابلية للثورة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2013.
21-علي حمزة، التحولات الاجتماعية في الدول العربية بعد الثورات، جامعة بغداد، 2021.
22-علي سالم، التحولات الديمقراطية والتنمية المستدامة، دار الفكر، القاهرة، 2021.
23-فاطمة الجبوري، التعليم والتحولات السياسية في الوطن العربي، دار النشر الأكاديمي، بغداد، 2019.
24-فؤاد العولقي، "اليمن بعد الثورة: الأزمات التنموية"، دار الفكر العربي، صنعاء، 2023.
25-اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "مستقبلنا المشترك"، الأمم المتحدة، 1987.
26-ليلى عبد الله، "المجتمع المدني والتنمية المستدامة في الوطن العربي"، المركز العربي للدراسات، بيروت، 2023.
27-محمد علي، مصر بعد الثورة: تحديات الانتقال الديمقراطي، دار المعرفة، القاهرة، 2020.
28-هالة النعيمي، "دور الإعلام الاجتماعي في الثورات العربية"، جامعة بيرزيت، 2019.
29-يوسف جابر، "الإدارة العامة في الدول العربية بعد الثورات"، جامعة الموصل، 2021.

ثانيا: الكتب المعربة

1- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، تر: محمد محيي الدين، محمود عبد الرشيد و اخرون، المنظمة العربية للترجمة، 2009.
2-جون سميث، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، جامعة أوكسفورد، 2019.
3-كرين برنتون ، تشريح الثورة، تر: سمير الجلبي ، دار الطليعة ، 1968 ، ص32-35.

ثالثا: الكتب الاجنبية

1-Brundtland, G. H. (1987). Our Common Future. Oxford University Press.

2-Jones, M., Patel, R., & Clark, T. (2022). Social Dimensions of Sustainable Development. Routledge.
3-Sachs, J. D. (2015). The Age of Sustainable Development. Columbia University Press.
4- Smith, J., & Brown, A. (2020). Political Governance and Sustainability. Cambridge University Press.
5-United Nations. (2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development. United Nations.
6-United Nations. (2019). World Sustainable Development Report. United Nations Publications.
7-World Bank. (2021). Education for Sustainable Development. W Bank Group.

رابعا: الصحف و المجلات

1- خالد سعيد، "الأوضاع الاقتصادية والثورات العربية"، مجلة الاقتصاد السياسي، ع 19، 2020.
2- صالح سليمان عيد العظيم ، حول اسباب اندلاع الثورات، صحيفة البيان، ع 1639، 2011
3- فاطمة الزبيدي، التنمية في العراق بعد 2003: التحديات والفرص، مجلة دراسات الشرق الأوسط، ع34، 2022.
4- نهى عبد الله، التحولات الاجتماعية في أعقاب الثورات، مجلة العلوم الاجتماعية، ع42، 2019.

خامسا: المواقع الالكترونية

1- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/12 /

The Contemporary Revolutions And Political Transformations: Their Role In Enhancing Sustainable Development

Ass.Lec **Ass.Lec**

Shhalaa Athab Obaid Al Shujairi , Sarab majeed saleh Abdullah Al-Mohammadi

University of Fallujah, Scientific Affairs Department, Fallujah, Iraq

shall.athab@gmail.com

Sarab.m.saleh@uofallujah.edu.iq

Abstract

The Arab world has witnessed profound political transformations as a result of contemporary revolutions that erupted in the past two decades. The people aspired to freedom, social justice, and democracy. These revolutions were not limited to political demands alone but were also the result of accumulated economic and social challenges over the years. This research aimed to study the impact of contemporary revolutions on sustainable development.

Keywords: Contemporary Revolutions, Sustainable Development, Post-Revolution Challenges.